الأمم المتحدة

A/C.2/73/L.30

الجمعية العامة

Distr.: Limited
23 October 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

مصر*: مشروع قرار

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المعقود في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤[(١)]، الذي أعرب فيه جميع أصحاب المصلحة المعنيين عن التزامهم بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ تؤكد من جديد الهدف الرئيسي من برنامج عمل فيينا وهو العمل بشكل أكثر اتساقا على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها بسبب موقعها غير الساحلي النائي وبسبب المعوقات الجغرافية، والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع،

وإذ تشير إلى قراريها ٧١/٢٣٩ المؤرخ ٢١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٦ و ٧٢/٢٣٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٧،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاءُ في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٦٩/١٣٧، المرفقان الأول والثاني.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس[٢]، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٣] التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى إعلان سِنداي وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٤]، وإذ تسلّم في الوقت نفسه بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه بعض التحديات الخاصة بأخطار الكوارث، وإذ تكرر تأكيد الالتزام بالحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على تحمّل الكوارث ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تؤكد من جديد الخطة الحضرية الجديدة[٥]، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

وإذ ترحب بعقد المنتدى العالمي للبنى التحتية لعام ٢٠١٨ في بالي، إندونيسيا، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حول موضوع ”إطلاق العنان للبنى التحتية القائمة على التكنولوجيا والشاملة للجميع والمرنة والمستدامة“، وإذ تحيط علما بوثيقته الختامية،

---

(٢) المعتمَد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(٣) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(٤) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(٥) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

وإذ تسلّم بأن حجم التمويل اللازم لسد الفجوة في البنى التحتية للنقل في البلدان النامية غير الساحلية والارتقاء بمستوى البنى التحتية للنقل لموافقة المعايير العالمية يعد مهمة شاقة، وتسلم، في هذا الصدد، بأن الشراكات القوية ستكون بالغة الأهمية في سد تلك الفجوة،

وإذ تسلّم أيضا بالاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف، ولا سيما البلدان القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ، وفق ما نصّت عليه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ تسلّم كذلك بأن البلدان النامية غير الساحلية عرضة للتأثر بتغير المناخ الذي يزيد من حدة التصحر وتدهور الأراضي، وبأنها ما زالت تتضرر من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وإذ تشدد على أهمية تنفيذه الكامل،

وإذ تسلّم بأن عدم امتلاك البلدان النامية غير الساحلية منافذ بريـة إلى البحر، الذي يزيده حدّة البعدُ عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف العبور ومخاطره، لا يزال يشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رأس المال الخاص وحشد الموارد المحلية لهذه البلدان، ويؤثر بالتالي سلبا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تشير إلى إعلان ألماتي[٦] وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٧]، وهو أول برنامج عمل خاص بالبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تعترف بأهمية تعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أساس المصلحة المشتركة، وإذ تلاحظ أنه لا بد من دعم جهود التعاون ببيئة اقتصادية دولية مؤاتية، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية في البلدان ومع احترام الأولويات الوطنية، والحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية،

وإذ تسلّم بضرورة تعزيز كل من الاستثمار العام والخاص في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، وإذ تأخذ في حسبانها أوجه الضعف والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تحيط علما بإعلان أستانا الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية بشأن التجارة والنقل، المعقود في سياق استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا في أستانا يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨،

---

(٦) *تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣* (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وإذ تعترف بضرورة النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان، وبأهمية تحسين مرافق البنى التحتية الحالية للنقل من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا،

وإذ تؤكد من جديد أن تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وضمان التمتع بحياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع، وتوفير التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، إضافة إلى ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتهما على نحو مستدام، تعد أمورا مهمّة لتحقيق التنمية المستدامة، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تحيط علما بالإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ حول موضوع ”تنشيط الشراكات من أجل تعزيز تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“،

وإذ تسلّم بأنّ برنامج عمل فيينا، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يستند إلى شراكات متجددة ومعززة من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير فوائد التجارة الدولية، وتحويل اقتصاداتها هيكليا، وتحقيق نمو أكثر شمولا واستدامة،

وإذ تحيط علما بنداء ليفنغستون للعمل من أجل الإسراع بتنفيذ برنامج عمل فيينا، المعتَمد في اجتماع المتابعة الرفيع المستوى لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في ليفنغستون، زامبيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٥،

١ - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[٨]؛

٢ - ***ترحب*** بالاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبالتحديات الخاصة التي تواجهها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٩] وفي خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[١٠]، وتؤكد أن تنفيذهما الفعال إلى جانب تنفيذ المجالات الستة ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[١١] يمكن أن يدفع عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية ويساعد في تحويلها من بلدان غير ساحلية إلى بلدان موصولة برا؛

٣ - ***تشير*** إلى الفقرة ١١ من قرارها ٦٧/٢٩٠ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، وتشدد على ضرورة مراعاة شواغل البلدان النامية غير الساحلية والتحديات الخاصة التي تواجهها، حسب الاقتضاء، ضمن عملية تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٤ - ***تسلّم*** بأن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه تحديات خاصة في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتحقيق التنمية المستدامة،

---

(٨) A/73/297.

(٩) القرار ٧٠/١.

(١٠) القرار ٦٩/٣١٣، المرفق.

(١١) القرار ٦٩/١٣٧، المرفق الثاني.

وتشدد في هذا الصدد على أهمية توسيع نطاق الدعم الدولي المُقدّم لتكملة جهود البلدان النامية غير الساحلية؛

٥ - ***تسلّم أيضا*** بأنّه سيلزم بذل جهود متزايدة ومتواصلة للقضاء على الفقر المدفع بحلول عام ٢٠٣٠ في البلدان النامية غير الساحلية؛

٦ - ***تدعو*** البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركاءها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى التعجيل، على نحو منسق ومتسق وسريع، بتنفيذ الإجراءات المعنية المتفق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية؛

٧ - ***تكرر دعوتها*** الشركاء في التنمية إلى توفير دعم تقني ومالي هادف، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج عمل فيينا؛

٨ - ***تدعو*** الدول الأعضاء التي لم تدمج بعد برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية لكفالة تنفيذه بفعالية، إلى القيام بذلك، وتدعو الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى تقديم الدعم التقني، ضمن ولايات كل منها، إلى البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى دمج برنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠ في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٩ - ***تشجع*** البلدان النامية غير الساحلية التي لم تدمج بعد خطة عام ٢٠٣٠ في خططها الإنمائية الوطنية وتعزز الاتساق في تنفيذها مع برنامج عمل فيينا، على القيام بذلك؛

١٠ - ***تشدد*** على ضرورة تعزيز مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن النقل والعبور والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية تنفيذا كاملا وفعالا، وتشدد أيضا على أن التعاون في مجال السياسات والقوانين والأنظمة الأساسية المتعلقة بالعبور بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان العبور أمر بالغ الأهمية لإيجاد حلول فعالة ومتكاملة للتجارة عبر الحدود ومشاكل النقل العابر، وتشدد على أن هذا التعاون ينبغي تعزيزه على أساس المصالح المتبادلة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على حد سواء؛

١١ - ***تسلّم*** بأهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بوسائل منها إنشاء وتعزيز نظم للنقل العابر تتسم بالكفاءة، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية، تربط البلدان النامية غير الساحلية بالأسواق الدولية، وتعيد تأكيد أن برنامج عمل فيينا يشكل إطارا أساسيا لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، وتسلط الضوء في هذا الصدد على الحاجة إلى إقامة بنية تحتية آمنة وموثوقة وفعالة وعالية الجودة ومستدامة ومرنة، بما في ذلك أنظمة المرور العابر والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدعم من شركاء التنمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإقليمية؛

١٢ - ***تلاحظ*** أنّه على الرغم من النمو المستمر الذي يشهده النقل الجوي للمسافرين والبضائع، فإنّ البلدان النامية غير الساحلية ما زالت تواجه انخفاضا في أحجام الشحنات المنقولة جوا،

وتشدد على أنّ النقل الجوي يكتسي أهمية خاصة لأنّه يتيح للبلدان النامية غير الساحلية إمكانية الوصول المباشر إلى الأسواق الدولية؛

١٣ - ***تدعو*** البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى النظر في التصديق، حسب الاقتضاء، على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتيسير التجارة والنقل[١٢]؛

١٤ - ***تشدد*** على أن تطوير البنى التحتية يؤدي دورا أساسيا في الحد من تكلفة التنمية في البلدان النامية غير الساحلية وأن تطوير وصيانة البنى التحتية للنقل العابر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنى التحتية للطاقة حاسمان بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، من أجل الحد من ارتفاع التكاليف التجارية وتحسين القدرة التنافسية لهذه البلدان وإدماجها بالكامل في السوق العالمية؛

١٥ - ***تؤكد*** أن حجم الموارد اللازمة للاستثمار في تطوير البنى التحتية وصيانتها ما زال يشكل تحديا كبيرا ويتطلب إقامة تعاون دولي وإقليمي ودون إقليمي وثنائي بشأن مشاريع البنى التحتية، ورصد موارد أكثر من الميزانيات الوطنية، وتوخي الفعالية في تقديم المساعدة الإنمائية الدولية والتمويل المتعدد الأطراف في تطوير البنى التحتية وصيانتها، وتعزيز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص، وتقر بأن للاستثمار العام والخاص كليهما أدورا رئيسية في تمويل البنى التحتية، وذلك بسبل منها المصارف الإنمائية، ومؤسسات تمويل التنمية والأدوات والآليات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط الذي يجمع بين التمويل العام بشروط ميسرة والتمويل الخاص بشروط السوق، والخبرة المتاحة من القطاعين العام والخاص، ووسائل التمويل المخصص الغرض، وتمويل المشاريع دون حق الرجوع، وأدوات التخفيف من المخاطر، وهياكل التمويل الجماعي؛

١٦ - ***تهيب*** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر أن تطوّر وتحسّن، بطريقة منسقة، ممرات النقل والنقل العابر الدولية بما يشمل جميع وسائل النقل، مثل الطرق المائية الداخلية، والطرق، وشبكات السكك الحديدية، والموانئ وخطوط الأنابيب من أجل معالجة الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛

١٧ - ***تشدد*** على أهمية ممرات النقل الدولية في الحد من التكاليف التجارية وتعزيز التنمية المستدامة الإقليمية، وتسلم بضرورة تعزيز دور الممرات الاقتصادية والمنظمات المكلَّفة بإدارة الممرات والترتيبات دون الإقليمية والأقاليمية، وتدعو مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية، بما فيها البنك الدولي، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها إلى تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد؛

١٨ - ***تعترف*** بأنّ العوائق أمام الاستثمار الخاص في البنى التحتية قائمة على جانبي العرض والطلب معا، وبأن النقص في الاستثمارات يعزى جزئيا إلى عدم وجود خطط كافية بشأن البنى التحتية

(١٢) بما في ذلك الاتفاقية الجمركية بشأن الحاويات (جنيف، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالاستيراد المؤقت للمركبات الطرقية العمومية (جنيف، ١٨ أيار/مايو ١٩٥٦)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (جنيف، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥)، والاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود (جنيف، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (٢٠١٣).

وعدد كاف من المشاريع المدروسة التي يمكن الاستثمار فيها، إلى جانب كون الهياكل الأساسية لتحفيز القطاع الخاص غير مناسبة بالضرورة للاستثمار في العديد من المشاريع الطويلة الأجل ولتصورات المستثمرين للمخاطر، وتشجع البلدان النامية غير الساحلية على أن تدرج خططا للاستثمار في بنى تحتية قادرة على الصمود وذات نوعية جيدة في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وأن تعزز في الوقت نفسه أيضا بيئاتها المحلية المؤاتية، وتهيب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل ترجمة الخطط إلى مجموعات من المشاريع الملموسة، فضلا عن الدعم إلى فرادى المشاريع القابلة للتنفيذ، بما في ذلك من أجل إجراء دراسات الجدوى والتفاوض بشأن العقود المتشعبة وإدارة المشاريع؛

١٩ - ***تشجع*** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإقليمية، على القيام، بالتعاون مع الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة، بمعالجة الثغرات في التجارة والنقل والبنى التحتية الإقليمية ذات الصلة بالمرور العابر، بما في ذلك باستكمال الوصلات الناقصة التي، من بين ما تقوم به، الربط بين البلدان النامية غير الساحلية داخل الشبكات الإقليمية؛

٢٠ - ***تدعو*** المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف إلى النظر في أفضل السبل لدعم البلدان النامية غير الساحلية في مجال تطوير البنى التحتية، بوسائل منها تمويل المشاريع، والتخطيط للعمليات والصيانة، وإسداء المشورة التقنية والتنظيمية، وإعداد المشاريع؛

٢١ - ***تؤكد*** أهمية حصول الجميع على خدمات للطاقة تكون ميسورة وموثوقة ومستدامة وعصرية، وتؤكد أيضا الحاجة إلى التعجيل في توفير الطاقة المستدامة للجميع في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات مبتكرة؛

٢٢ - ***تشدد*** على أن زيادة إدماج البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية وفي سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي أمر حيوي لزيادة القدرة التنافسية لهذه البلدان وكفالة تنميتها الاقتصادية، وتدعو منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والصندوق المشترك للسلع الأساسية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية واللجان الاقتصادية الإقليمية والشركاء في التنمية إلى تقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛

٢٣ - ***تسلّم*** بأنّ لقطاعات الخدمات دورا هاما في تحفيز التجارة في السلع والمشاركة الفعالة في التجارة الدولية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، وبأنّ قطاعات الخدمات المتسمة بالكفاءة تعزز الإنتاجية وتحدّ من تكاليف الأعمال التجارية وتشجّع على إيجاد فرص العمل، وبضرورة دعم البلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة حصة الخدمات في اقتصاداتها وفي صادراتها، بوسائل منها انتهاج سياسات تمكينية؛

٢٤ - ***تؤكد*** أن تحسين تيسير التجارة، بما في ذلك من خلال زيادة تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية وإجراءات النقل العابر وشكلياتها والشفافية والفعالية في إدارة الحدود وتنسيق عمل الوكالات

المعنية بالتخليص الجمركي على الحدود، سيساعد البلدان النامية غير الساحلية في تحسين القدرة التنافسية لمنتجاتها وخدماتها المخصصة للتصدير؛

٢٥ - ***تسلم*** بأهمية اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة في معالجة ارتفاع تكاليف التجارة والنقل، وتدعو إلى تنفيذه الكامل وفي الوقت المناسب من جانب كلّ أعضاء منظمة التجارة العالمية، وتهيب بالأعضاء الذين لم يودعوا بعد صكوك قبولهم إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وحسب مقتضى الحال، وتحثّ في هذا الصدد الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة على مواصلة تقديم وتكثيف المساعدات التقنية والمساعدات في مجال بناء القدرات، وذلك بالأخص من أجل التنفيذ الفعال لأحكام المواد المتعلقة بالإفراج عن السلع وتخليصها، وبالتعاون بين وكالات الحدود، والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمرور العابر، وحرية النقل العابر والتعاون الجمركي، التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية؛

٢٦ - ***تسلم*** بأن النمو في التجارة الإلكترونية يوفر فرصا للتجارة الدولية، بما في ذلك فرصا سوقية جديدة، وتدعو إلى تقديم الدعم من الشركاء في التنمية لتعزيز الاستعداد للتجارة الإلكترونية في البلدان النامية غير الساحلية، وتدعو مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات والشركاء إلى إجراء دراسات بشأن كيفية تعزيز التجارة الإلكترونية في البلدان النامية غير الساحلية؛

٢٧ - ***تؤكد*** الحاجة إلى النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان بشأن طائفة أوسع من المجالات بحيث لا تقتصر على التجارة وتيسير التجارة فحسب، بل تشمل الاستثمار، والبحث والتطوير، والسياسات الرامية إلى تسريع التنمية الصناعية الإقليمية والترابط الإقليمي، وأن هذا النهج يهدف إلى تعزيز التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية بوصفه هدفا ووسيلة أيضا لربط المناطق جماعيا بالأسواق العالمية، وأن هذا من شأنه أن يعزز القدرة على المنافسة ويساعد على جنى أكبر قدر من الفوائد من العولمة، وأن من المهم توثيق أفضل الممارسات وتبادلها وتعميمها لتمكين الشركاء المتعاونين من الاستفادة من خبرات بعضهم البعض؛

٢٨ - ***تسلّم*** بأن اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية التي كثيرا ما تكون ذات قيمة مضافة منخفضة، وتؤكد الحاجة إلى تجديد وتعزيز الشراكات لصالح التنمية لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية، وزيادة إضافة قيمة لصادراتها بدخولها في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي وارتقائها في هذا الصدد من خلال تطوير قدراتها الإنتاجية، بما في ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف زيادة قدرة منتجات البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة في أسواق الصادرات، وترحب بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا ضمن خطة عمل أديس أبابا؛

٢٩ - ***تشدد*** على أنه من المهم للبلدان النامية غير الساحلية، حتى تستفيد من إمكاناتها التصديرية والتجارية استفادة تامة، أن تتخذ تدابير تتسق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة وتشجع على إحداث تحول اقتصادي هيكلي كفيل بتقليل الأثر السلبي لمساوئ موقعها الجغرافي وللهزات الخارجية، وإيجاد فرص عمل، والوصول في نهاية المطاف إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة الشاملين للجميع، وتؤكد أن كل بلد من البلدان النامية

غير الساحلية يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأنه ليس من قبيل المغالاة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في ذلك،، وتؤكد، في هذا الصدد، أن الجهود الإنمائية الوطنية التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية يلزم دعمها ببيئة اقتصادية دولية مؤاتية؛

٣٠ - ***تشدد*** على أنّ البنى التحتية والصناعة والابتكار وثيقةُ الترابط، وتتقاسم الهدف المشترك المتمثل في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة وتسهم في القضاء على الفقر، وتسلّم بأنّ التصنيع الشامل والمستدام جزء لا يتجزأ من التحول الهيكلي لاقتصادات جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية؛

٣١ - ***تسلّم*** بأن البلدان النامية غير الساحلية ما زالت شديدة الهشاشة في مواجهة الهزات الاقتصادية الخارجية وفي مواجهة تحديات أخرى متعددة يواجهها المجتمع الدولي؛

٣٢ - ***تسلّم أيضا*** بأنّ ضعف البلدان النامية غير الساحلية الشديد إزاء الآثار السلبية لتغير المناخ، ولا سيما الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وذوبان الجليديات، يعد مصدر قلق بالغ، وأنه من الضروري أن تزداد الموارد وأشكال الدعم اللازمة لتنفيذ خطط التكيف الوطنية؛

٣٣ - ***ترحب*** بالعقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، ٢٠١٨-٢٠٢٨، وتسلم بأن نقص التمويل لا يزال يمنع البلدان النامية غير الساحلية من تلبية الاحتياجات الوطنية للمياه والصرف الصحي، وتشدد، من ثم، على ضرورة التصدي للتحديات التي تواجه ندرة المياه؛

٣٤ - ***تشدد*** على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يكتسيان أهمية حيوية للبلدان النامية غير الساحلية، لا سيما في مجالات بناء القدرات الإنتاجية، والبنى التحتية، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في مجال النقل العابر، وتسلط الضوء، في هذا الصدد، على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تلبية احتياجات البلدان النامية غير الساحلية؛

٣٥ - ***ترحب*** بافتتاح مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية كأول كيان حكومي دولي للبلدان النامية غير الساحلية، وترحب أيضا بالتقدم الذي أحرزه مجمع الفكر الدولي في إجراء بحوث بشأن قضايا ذات أهمية للبلدان النامية غير الساحلية، وتشجع مجمع الفكر الدولي على مواصلة جهوده الرامية إلى إجراء بحوث عالية الجودة وتقديم المشورة السياساتية بشأن تعزيز القدرات التحليلية للبلدان النامية غير الساحلية في المجالات الرئيسية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتدعو مجمع الفكر الدولي إلى الاضطلاع بدوره في دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية، وتحث البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصدِّق بعد على الاتفاق المتّعدد الأطراف لإنشاء مجمع فكر دولي للبلدان النامية غير الساحلية على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وتدعو الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الدولية والقطاع الخاص، إلى تقديم تبرعات مالية وعينية إلى مجمع الفكر الدولي؛

٣٦ - ***تسلّم*** بأنّه يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر أن تحشد بفعالية موارد كافية من مصادر محلية وخارجية من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذا فعالا، وتعيد التأكيد على أنّ السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة لجميع البلدان، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، تشغل حيزا مركزيا في المساعي المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة،

بما يشمل تنفيذ برنامج العمل، وتسلّم أيضا بأنّ التمويل العام الدولي يؤدي دورا مهما في تكملة تلك الجهود، ولا سيما في البلدان ذات الموارد المحلية المحدودة الأشد فقرا وضعفا؛

٣٧ - ***تشدد*** على الدور البالغ الأهمية الذي يقوم به القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، في تنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٣٨ - ***تشدد أيضا*** على الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية، وفق شروط متفق عليها، وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلّم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير البنى التحتية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية، وبالإمكانات التي تنطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الشأن إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على تهيئة بيئة مؤاتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص؛

٣٩ - ***تؤكد مجددا*** أنّ الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية يظلّ مسألة في غاية الأهمية، على أن يعيد مقدّمو المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزاماتهم، وتدعو الشركاء في التنمية إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتطوير البنى التحتية للنقل والطاقة؛

٤٠ - ***تسلّم*** بالدور الرئيسي للقطاع الخاص في تنمية البلدان النامية غير الساحلية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة مواصلة تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى ما يكتسيه حشد الموارد الخاصة من أهمية حاسمة في تنمية البلدان النامية غير الساحلية، مع الأخذ في الاعتبار الدور الرئيسي للدول في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وبرنامج عمل فيينا؛

٤١ - ***تدعو*** البلدان النامية إلى أن تقدم، من منطلق روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو فعال ضمن مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

٤٢ - ***تدعو*** الشركاء في التنمية إلى تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تلبية احتياجاتها ومتطلباتها الخاصة، بما في ذلك بناء القدرة على صياغة السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تنويع منتجاتها المخصصة للتصدير؛

٤٣ - ***تهيب*** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية أن تدمج، حسب مقتضى الحال وضمن إطار ولاية كل منها، برنامج عمل فيينا ضمن برامج عملها وأن تدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذها لبرنامج العمل بطريقة متسقة ومنسقة تنسيقا جيدا، وتدعو المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى القيام بذلك؛

٤٤ - ***تشدد*** على أهمية زيادة توافر واستخدام بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوق بها ومصنفة حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي والدخل والعرق والانتماء الإثني والوضع كمهاجر

والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية، بما في ذلك إلى البلدان النامية غير الساحلية، لهذا الغرض، وتؤكّد مجدّدا الالتزام بتعزيز قدرة المكاتب الإحصائية ونظم البيانات الوطنية على كفالة توفير إمكانية الحصول على بيانات موثوقة ومصنفة وعالية الجودة في الوقت المناسب؛

٤٥ - ***تسلم*** بأن من الأهمية لجميع البلدان، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، أن تلتزم بعالم يُتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الكاملة مع الرجال والفتيان، وتُزاح عنه جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن وإنصافهن؛

٤٦ - ***تعيد تأكيد*** قرارها ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي حثّت فيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز دعمها لجملة أمور منها تنفيذ برنامج عمل فيينا، وتهيب بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إدراجه وتعميمه بالكامل في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية؛

٤٧ - ***تعيد أيضا تأكيد*** قرارها ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي وافقت فيه على إصلاحات لتحسين الدعم الجماعي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للبلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، التي تحتاج أكثر من غيرها إلى مساعدة منظومة الأمم المتحدة؛

٤٨ - ***تحث*** على إقامة صلات متناسقة وفعّالة بين ترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك برنامج عمل فيينا؛

٤٩ - ***تشدد*** على أهمية النجاح في تنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته واستعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

٥٠ - ***تؤكد*** ضرورة أن يواصل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقا للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة، كفالة التنسيق في متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا ورصده بفعالية وتقديم تقارير عن تنفيذه، وأن يضطلع بجهود في مجال الدعوة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي؛

٥١ - ***تعيد تأكيد*** ما قضت به في قرارها ٢٣٢/٧٢ بأن تجري، استجابة لمقتضيات الفقرة ٧٨ من برنامج عمل فيينا وفي موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، استعراضا شاملا رفيع المستوى لمنتصف مدة تنفيذ برنامج عمل فيينا للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وتقرر أن تعقد جلسات عامة رفيعة المستوى على مدى ثلاثة أيام تُكرَّس لاستعراض منتصف المدة في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، برئاسة رئيسة الجمعية العامة؛

٥٢ - ***تقرر*** أن تدعو رئيسة الجمعية العامة لتولي رئاسة استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى، وتطلب إلى رئيسة الجمعية العامة أن تعقد مشاورات غير رسمية، بحسب الاقتضاء وبأقصى قدر من الكفاءة والفعالية، لتيسير إعداد وثيقة ختامية لاستعراض منتصف المدة؛

٥٣ - ***تشجع*** جميع الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة، إضافة إلى منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، على أن تشارك مشاركة فعلية في استعراض منتصف المدة على مستوى عالٍ؛

٥٤ - ***تؤكد*** أهمية أن تشارك جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، ومنها المجتمع المدني والقطاع الخاص، بفعالية في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل وفي عمليته التحضيرية، وذلك وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦؛

٥٥ - ***تقرر*** أن تكون المشاركة في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل وفي عمليته التحضيرية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة وأمام المراقبين في الجمعية العامة، وأن تسري الأنظمة الداخلية للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الترتيبات التكميلية التي حددها المجلس لعمل لجنة التنمية المستدامة في مقرريه ١٩٩٣/٢١٥ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ و ١٩٩٥/٢٠١ المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥؛

٥٦ - ***تكرر تأكيد*** الأهمية الحاسمة للمشاركة الكاملة والفعالة للبلدان النامية غير الساحلية في عملية استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى، وتدعو في هذا الصدد الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات الرئيسية وسائر الجهات صاحبة المصلحة والجهات المانحة إلى الإسهام في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بغرض مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على المشاركة الكاملة والفعالة في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والعملية التحضيرية؛

٥٧ - ***تشدد*** على أهمية الأعمال التحضيرية على المستوى القطري باعتبارها إسهاما بالغ الأهمية في العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل وفي تنفيذ نتائجه ومتابعتها، وفي هذا السياق، تهيب بالبلدان النامية غير الساحلية أن تجري استعراضاتها الوطنية بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا، مع التركيز بشكل خاص على ما أحرز من تقدم، وما ووجه من عقبات وعوائق، وما يلزم من إجراءات وتدابير للمضي في تنفيذه، وذلك بالتعاون الوثيق مع مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ضمن إطار خططها القائمة؛

٥٨ - ***تشجّع بقوّة*** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على الإسهام بشكل حسن التوقيت في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، دعمًا لتنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته ورصده، بما في ذلك أعمال إعداد وتنظيم استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٥٩ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل فيينا فيما يتعلق باستعراضها الرفيع المستوى لمنتصف المدة، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين البند الفرعي المعنون ''متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية'' في إطار البند المعنون ''مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة''.